عليهم لان البغاة لا تسلطوا صار حكمهم حكم الاحرام وبهذا يصح تعويض القضاء واقامة الجمعة وقيل الاحوط
ان يعاد صلوة الايام والعشر دون اخراج الانفس القاتلة والبغاة مقاتلة يقاتلون لعلو الحرية والله اعلم
كتاب الحظر والاباحة الحظر النظر الى العورة بالخصوص الحرمة وعليه اجماعها
الامة الا لفرج كالطبيب فان نظر جاز الى موضع المرض فقط والحاس والقابلة وينظر الرجل من الرجل
والمرأة منذا الى نظر المرأة من الرجل اذا امنت الشهوة ومن المرأة الى غير العورة ومن زوجته الى ينظر الرجل منها
زوجته واما التي حل له وطيها الى جميعها اي جميع عورتها قبل تحل وطيها لان حرمة الوطي كاحته الاخت من الرضاع
والمجوسية لا يحل النظر الى فرجها ومن محارمه الى ينظر الرجل من محارمه واما الغير الوجه والرأس والقدمين
واما فخذين والعضوين لان بعض هذه الاعضاء يكثر مكشوفا في ثياب مهنتهن ويعسر منعهن عادة وبعض المحارم يرخص
عليهن من غير استيذان ولو حرم النظر لادى الى الحرج خلاف ما سوى الاعضاء المذكورة لانها قلما يكشف في العادة
فحرم النظر اليها والالتماس ليس كذلك الى يس ما جوز الا النظر اليه اذا امن الشهوة واذا لم يأمن لا ينظر ويس المس
وان خاف للضرورة ولا ينظر من الاجنبية الا الى الوجه والكفين لان في ابداء هذين العضوين ضرورة الى معاملة
الرجال في الاخذ والاعطاء فيعفى عن الاستثناء ان يحرم النظر الى القدمين وفي رواية محمد الى صيغة انه اجوز
النظر اليها للظهر بها بالضرورة في المشي اذا امن فان خاف الشهوة امتنع عن النظر الا الضرورة لقوله عم من نظر
الى محاسن امرأة بشهوة صب في عينيه الآنك يوم القيمة الا القاضي واثبت مد فان النظر اليها جايز عند القضاء
والشهادة عليها وان خاف الشهوة للضرورة الحاجة الى اجيا حقوق الناس واما النظر اليها عند تحمل الشهادة
لها مع خوف الشهوة فالاصح انه لا يباح لوجود غير في التحمل من لا يشتهي ولا يس وجهها وكفيها وان امن على نفسه
من الشهوة لعدم الاحتياج الى المس لقوله عم من مس كف امرأة بس فيما سبيل وضع في كفه الجمر يوم القيمة
وينظر العبد من سيدته ما ينظر الاجنبي الى موضع الرداء من الحلي الا ينظر الاجنبي والخصي لا ينظر الحرة من الاجنبية
ما ينظر المحرم لانه محل مجامع وقيل مواشهد جماعا لان انه لا يفعله وكذا المجبوب لانه يتزل بالتحريك وكذا الخنثى
لانه محل فاسق ولا يأس بالنظر الى من يريد نكاحها وان علم الشهوة في نفسه لقوله عم انظر فانه اجدر
والمقصود من النظر اقامة السنة لا قضاء الشهوة ولا يأس بالمصافحة لقوله عم اذا التقى المؤمنان فتصافحا
تناثرت ذنوبهما كتناثر الورق اليابس من الشجر وتقبيل يد العالم والسلطان العادل لما روي ان الصحابة
رضوا كانوا يقبلون الطراق رسول الله عم وابا بكر قبل عينيه بعد ما قبض ويبيح ابو يوسف للرجل عناق الرجل
وتقبيله لما روي انه عم عانق جعفر عند قدومه من الحبشة وقبل بين عينيه ولا يكره لورود النهي عن العانقة
قالوا انما ذا اعانقا عاريين اما اذا كانا متدرعين فلا كراهة اتفاقا وفيما اذا كان التقبيل عن الشهوة وان
كان على وجه المبرة فلا بأس وما يعتاده الجهال من تقبيل يد نفسه اذا التقى غرفكروه ولا رخصة فيه وما يحلون
من تقبيل الارض بين يدي العلماء حرام وذكر الصدر الشهيد لا يكفر بهذا التحريم لانه يريد به التحية
وقال الشيخ الامام الايمة السرخسي استحق لغير الله على وجه التعظيم كفر وكان الشيخ ابو القاسم يقوم للاغنياء دون
القراء والعلماء ويسئل عن ذلك فقال الاغنياء يقومون تعظيم الله فلو تركناهم تهاونوا وعبثوا بين كذلك

وحل للنساء لبس الحرير لقوله عم حرير هذا حلال لاناث امتي والقليل منه معفو للذكر لما روي انه عم استثنى
منه مقدار وضع اربع اصابع كالاعلام فانه جايز وروي انه عم لبس جبة مكفوفة بالحرير وقوله اي جعل الحرير
وسادة وافترشه مباح عندنا لما وقالا يكره لان التوسد والافتراش مثل اللبس في عادة الاكابر والتشبه
بهم ممنوع ولهذا لان التوسد ليس بلبس وقد روي انه عم جلس على مرفقة حرير فان قلت على هذا كان ينبغي ان يجلز
فوق جانعة الاخرة وتربيعا والفضة لانكون ذهبا وانا يكره منها الكرسي وخوفا فلم يحز الجلوس على الفضة لان عين الاناء في الكون
فوق جايز وليس في الحرب مكروه عندنا في ضيقه وقالا لا بأس به لما روي انه رخص في لبس الحرير في الحرب لكون الحرب في غير
العدو بلهمانه ولهذا نهي عنه من غير فصل وللحرمة انما للفخرة وهذا فخر اذا تحصل بالليس على طوطا بان يكون الخمر حريرا
وسداه ابريسم غير فلا يحل المحرم بلا ضرورة ولا بأس بما سداه ابريسم ولحمته قطن او خز وملوصوف بغير الحرير
لان الثوب يصير ثوبا بالنسج والنسج بالتحمة فكانت هي المعتبرة دون السدى واما بالحرير وسداه ابريسم فلا بأس
به في الحرب للضرورة دون غيره وحل لهن التحلي بالذهب والفضة وحرم على الرجال لانه عم اخذ خاتما من فضة والمنطقة
وحلية السيف من الفضة قيد به لان التختم والتحلي بالذهب وغيره غير جايز لما روي انه عم نهى عن خاتم ذهب وصفر وحديد
وقال انه حلية اهل النار ويجعل الرجل الفتح الى باطن كفه والمرأة الى ظاهر لانه زينة في حقها والافضل لغير القاضي
والسلطان ترك التختم وشد السن بالذهب لا يجوز عندنا ضيقه واجازاه كالفضة لما روي ان عرفجة اصيب انفه يوم
الكلاب فاتخذ انفا من فضة فانتن فامره النبي عم ان يتخذ انفا من ذهب وله ان استعمال الذهب والفضة حرام
الا عند الضرورة وهي اذا اندفعت بالادنى وهو الفضة لا يباح له الاعلى اما اباحته في حديث عرفجة بالذهب فكان
لضرورة وهي نتن يعتريه وشد الاسنان ليس كذلك ويكره ان يلبس الفص الحرير والذهب لان لبسها حرام على الذكور
فجعلها لبسها كالخز فان شربها لما حرم حرم شربها وفي الجامع الصغير يجعل المنديل في عنق الخرق لانه يدعو عليه بفعله
النبي عم والصحابة والتابعون وكانوا يحجون بأطراف اوديتهم والصحيح انه لا يكره لان المسلمين فلا
يستعملوا في عامة البلدان لدفع الاذى ومعناه المأمون حسنا فهو عند الله حسن وقد روي انهم كانوا يمسح
وجوهه بالخرقة وحاصله ان فعل فذكر تكبرا فهو مكروه ومن فعل لحاجة لم يكره كالذبيح والاتكاء فان فعله تكبرا
يكره والا فلا وحرم استعمال الاتية منها اي من الذهب والفضة للرجال والنساء لانه عم نهى عن الشرب في انيتها
لقوله عم من شرب في انا ذهب وفضة فانه يجرجر في بطنه نار جهنم وساير الانتفاع منها كالشرب منها ولا بأس
بالعقيق والبلور والزجاج اي لا يكره استعمالها لانها ليست من جنس الاثمان فلا يقوى بها التفاخر والشرب في الاناء
الفضة اي المرصع والمطلي بالفضة والجلوس على السرير المفضض جايز عند ابي حنيفة اذا التقى موضعها على ما
الى اجنب الشارب عن موضع الفضة بان لا يضع فمه عليها او لا يأخذ بالبد ويكره عند ابي يوسف الشرب منه وفي
في رواية يتقي اي واتقى محمد اما ضيقه وابا يوسف في اخر كره قيد بالمفضض لان الشرب من الاناء المموه بالفضة التي لا تخلص
للاباس به اتفاقا لانها تكون مستهلكة لها ان استعمال جزء من الاناء كاستعمال الكل فيكره وله ان الاستعمال قصد
ورد على الجزء الذي يلاقي به العضو وساواه تبعا في الاستعمال ولا معتبر بالتوابع فلا يكره كالجبة المكفوفة بالحرير